

قوات النظام السوري تستهدف حتى النازحين في محافظة درعا

مقتل 9 مدنيين، بينهم 3 أطفال وجنين

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 19 حزيران 2017

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة

ثانياً: التفاصيل

ثالثاً: المرفقات

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: المقدمة:

تتبع مدينة درعا محافظة درعا، وتبعد عن العاصمة دمشق قرابة 125 كم جنوباً، شهدت أحيائها أولى المظاهرات المناهضة للنظام السوري في إطار الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011.

خضعت المدينة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة منذ بداية عام 2012 باستثناء حيي المنشية وسجنة اللذين بقيا تحت سيطرة النظام السوري، في 12/ شباط/ 2017 أعلنت فصائل المعارضة المسلحة عن معركة للسيطرة على حي المنشية، ورداً على ذلك كتّفت قوات الحلف السوري الروسي من استهدافها للحي بالصواريخ والبراميل المتفجرة؛ ما تسبب بنزوح ما لا يقل عن 6000 مدني إلى بلدات أم المياذن ونصيب والحيزة، وبعضهم إلى السهول الجنوبية في منطقة الشياح التي تبعد قرابة 2 كم عن الحدود الأردنية، و10 كم عن مركز مدينة درعا.





صور جوية تُظهر آثار الدمار الكبير بعد الحملة العسكرية المكثفة على حي المنشية بدرعا الصورة في الأعلى ملتقطة في شباط/ 2017 والصورة في الأسفل ملتقطة في أيار/ 2017 - مصدر الصور Qalaat Al Mudiq

قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير شهادتين، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدمونها في هذا التقرير دون أن نُقدِّم أو نعرض لهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبهم معاناة تذكر الانتهاك، وتمَّ منح ضمان بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتحققنا من صدقيتها، حيث أظهرت آثار الدمار الكبير الذي تسبب به القصف، إضافة إلى صور تُظهر ضحايا من الأطفال ونحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراص صلبة، ولمزيد من التفاصيل نرجو الاطلاع على منهجية عملنا العامة.



أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة في أثناء الهجوم أو حتى قبله، كما أنه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل قوات النظام السوري للمدنيين قُبيل الهجوم كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثّل الحد الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

الأحد 30/ نيسان/ 2017 قرابة الساعة 12:00 حلّقت ثلاث مروحيات تابعة لقوات النظام السوري فوق منطقة الشياح بدرعا، ثم ألقت ما لا يقل عن 10 براميل متفجرة على تجمع سكني للنازحين الموجودين في منطقة الخواي جنوب منطقة الشياح؛ ما أدى إلى مقتل 9 مدنيين، بينهم 3 أطفال وجنين وسيدتان (أنثى بالغة)، وإصابة ما لا يقل عن 10 أشخاص وتضرّر كبير في المساكن.

تضمُّ منطقة الشياح ما لا يقل عن 1000 نازح من مدينة درعا يقطنون في مساكن تم بناؤها لاستيعاب النازحين من مناطق درعا. ويبدو أن قوات النظام السوري قد تعمّدت استهداف المدنيين النازحين؛ فقد سبق المجزرة قصف بقذائف الهاون استهدف محيط منطقة الشياح استمرّ بشكل متقطع من الساعة 07:00 حتى 13:00.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



خريطة تُظهر موقع منطقة الشياح جنوب مدينة درعا وآثار الدمار
بعد هجوم جوي نفذته قوات النظام السوري في 30 نيسان 2017

قال لنا محمد الميداني - في محادثة معه عبر تطبيق واتساب- وهو عنصر في منظمة الدفاع المدني السوري أنه كان في مركز المنظمة قرابة الساعة 12:00 عندما عمّم المرصد عن تحليق طيران مروحي حكومي جنوب المدينة: ”شاهدت ثلاث مروحيات حكومية كانت تُحلّق على مسار واحد ثم انجّمت جنوباً نحو المناطق الحدودية حتى أنها اخترقت الأجواء الأردنية كما بدى لي، وألقت عدة براميل متفجرة، وعلى الرغم من مشاهدتي لها لم أسمع صوت انفجار البراميل. توجّه محمد إلى مكان سقوط البراميل، التي استهدفت منطقة الشياح ووصف لنا ما شاهد من جثث للضحايا وتضرّر في المساكن: ”شاهدت رجلاً مرمياً على الأرض بعد أن قضى بشظية من البراميل المتفجرة، وسيدة حامل قضت مع جنينها أيضاً، أسعفنا بقية المصابين وعُدنا لتفقد المكان، كان ذلك بعد مرور قرابة 20 دقيقة، وعند وصولنا المكان عاودت قوات النظام السوري استهدافنا برجمات الصواريخ، لكن الحمد لله لم يُصَب أحد بأذى“.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

وقد أكّد لنا محمد أنّ المنطقة المستهدفة كانت عبارة عن مساكن أُعدّت للنازحين وهي خالية من أية مستودعات للأسلحة أو مراكز عسكرية تتبع للمعارضة.

أخبرنا أبو عمر قطيفان أنه شاهد ثلاث مروحيات كل واحدة ألقت أربعة براميل متفجرة ولم يكن فارق التوقيت بين كل استهداف يتجاوز 30 ثانية، وكان حينها على بعد أقل من كيلومتر عن موقع سقوط البراميل: ”صوّرت مقطعاً لحظة انفجار البراميل الأربعة الأولى التي ألقتها المروحية، واستطعت أن أحدد المكان المستهدف، وعلمتُ أنّ مجزرة كبيرة ستحصل، فالمنطقة مُكتظة بالنازحين الذين هربوا من قصف قوات النظام السوري درعا البلد، بعد وصول سيارات الدفاع المدني وتجمّع المسعفين عاودت قوات النظام استهداف المنطقة بقذائف الهاون وراجمات الصواريخ لإيقاع أكبر عدد من المصابين والضحايا.

أخبر ناشطان إعلاميان اثنان الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ القصف تسبّب في نزوح عدة عائلات من منطقة الشياح جنوباً وأقامواً مُخيماً مؤقتاً؛ خوفاً من تكرار استهدافهم.



طفلة ضحية قصف جوي نفذته قوات النظام السوري على منطقة الشياح جنوب درعا 30 / 4 / 2017





دمار في مساكن منطقة الشياح بعد القصف الجوي الذي نفذته قوات النظام السوري 30 / 4 / 2017

ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا



صور لضحايا بعضهم من الأطفال قضا نتيجة قصف جوي نفذته قوات النظام السوري في منطقة الشياح 30 / 4 / 2017

مقطع مصور يُظهر ضحايا من الأطفال قضا بعد هجوم جوي نفذته قوات النظام السوري في منطقة الشياح 30 / 4 / 2017



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري بشكل لا يقبل التشكيك قراراً من مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات السورية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام السوري تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب. إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب. توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.



إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى المجتمع الدولي:

في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا. تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين في مدينة درعا الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

